



مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية الدوحة 2025

الشيخ تميم بن حمد يفتتح مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية بمشاركة ممثل صاحب السمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد سمو الشيخ أحمد عبدالله رئيس مجلس الوزراء

ممثل الأمير: الكويت تسعى إلى بناء مجتمع قادر على العطاء والنماء

أمير قطر: لا يمكن تحقيق التنمية الاجتماعية من دون السلام والاستقرار



ممثل صاحب السمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد سمو الشيخ أحمد عبدالله رئيس مجلس الوزراء يلقي كلمة الكويت في مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية (أ.ف.ب.)



صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر ملقياً كلمته أمام مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية (أ.ف.ب.)

- أمير قطر: الشعب الفلسطيني يحتاج إلى الدعم لمعالجة آثار العدوان والتصدي لبناء نظام فصل عنصري
- القمة تركز على روح التضامن والتعاون الدولي في مواجهة التحديات التي تعوق النمو الاقتصادي
- انتخاب الشيخ تميم بن حمد رئيساً لمؤتمر القمة.. واعتماد «إعلان الدوحة السياسي» رسمياً
- ممثل صاحب السمو: زيادة الكويت العالمية في المجالين الإنساني والتنموي إرث راسخ
- التنمية العادلة لا تبنى إلا على إرادة دولية ورؤية تتجاوز حدود السياسة إلى آفاق الإنسانية
- الدولة أحاطت الإنسان الكويتي برعاية تعليمية وصحية وسكنية شاملة وبفرض عمل تضمن له حياة كريمة

العربية، الذي أسهم منذ تأسيسه عام 1961 في تمويل مشاريع إنمائية في 107 دول حول العالم بإجمالي يقدر بتسعة مليارات وتسعمائة وواحد وثلاثين مليون دينار كويتي، مجسدا رسالة الكويت الإنسانية ودورها الداعم للتنمية والسلام. وفي الختام، نعرب عن تقديراتنا بأن تتوج أعمال هذه القمة بنتائج ملموسة تجسد التزام المجتمع الدولي بركائز الأمم المتحدة الثلاث القائمة على الأمن والسلام، وحقوق الإنسان، والتنمية المستدامة، وتوحد الإرادة الدولية نحو تعاون أوفق وتفاهم أعمق وتضامن أشمل، من أجل تنمية اجتماعية شاملة وعادلة تعيد للانسان حقوقه وللعالم نواتجه. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته».

ممثل الأمير عاد إلى البلاد بعد ترؤسه وفد الكويت بمؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية



ممثل صاحب السمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد سمو الشيخ أحمد عبدالله رئيس مجلس الوزراء لدى عودته إلى البلاد وفي استقباله النائب الأول وزير الداخلية الشيخ فهد اليوسف

كويتا: عاد ممثل صاحب السمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد، سمو الشيخ أحمد عبدالله رئيس مجلس الوزراء، والوفد المرافق له، إلى البلاد بعد أن ترأس وفد دولة الكويت المشارك في مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية المنعقد في دولة قطر الشقيقة. وكان في استقبال سموه على أرض المطار النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ فهد اليوسف، ورئيس ديوان رئيس مجلس الوزراء عبدالعزيز الدخيل، ووزير الدفاع الشيخ عبدالله العلي، وكبار المسؤولين في الدولة.



ممثل صاحب السمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد سمو الشيخ أحمد عبدالله رئيس مجلس الوزراء لدى عودته إلى البلاد ويبدو الشيخ خالد محمد الخالد

لقد شكلت تجربة الكويت في ترسيخ إنسانية الإنسان نموذجا حضاريا يتجاوز حدود المبادرات، لتصبح عقدا اجتماعيا متجددا صاغته التشريعات على قاعدة راسخة من العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص، فأحاطت الدولة الإنسان الكويتي برعاية تعليمية وصحية وسكنية شاملة، وبفرض عمل تضمن له حياة كريمة وأمنة، ليكون محورا للتنمية وشريكا في صنعها. وهي تجربة تجسد التزاما راسخا بمضامين ومتطلبات أجندة التنمية المستدامة 2030، إذ تسعى الكويت من خلالها إلى بناء مجتمع قادر على العطاء والنماء، وتتجاوز الأزمات والتكيف مع التحولات، والانسجام مع المتغيرات في عالم سريع التطور. ولا تزال قيادة الكويت العالمية في المجالين الإنساني والتنموي إرثا راسخا ونهجا ثابتا في العطاء، وشراكة مؤنونة في صياغة مستقبل يقوم على التضامن والمسؤولية المشتركة. وتواصل الكويت أداء دورها الرائد في مساندة الدول على تجاوز التحديات الإنسانية والتنمية من خلال الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية

ومهد الطريق أمام إعلان الأمم المتحدة للألفية وأجندة التنمية المستدامة لعام 2030، وميثاق المستقبل الذي يجسد إرادة أمة متجددة تؤكد على وحدة المصير الإنساني في مواجهة تحديات العصر، ولأسيما من خلال التزامنا الجماعي بالأولويات العالمية المتمثلة في القضاء على الفقر، وضمان العمل المنتج واللائق للجميع، وتعزيز الاندماج الاجتماعي والحد من أوجه عدم المساواة، لإرساء دعائم مجتمعات آمنة ومستقرة يكون الإنسان فيها الغاية والحور، وتقوم التنمية على مقاصد صون كرامته وتمكينه من حقوقه، وتوسيع آفاق اختياراته في تحسين جودة حياته بصفها الغاية الأسمى لكل جهد إنساني. أصحاب الفخامة والسمو والمعالي».

وتيسير اعتماد الإعلان السياسي لهذه القمة، كما أشيد في هذا المقام بالدور الحثيث الذي تقوم به منظمة الأمم المتحدة في ترسيخ البعد الإنساني في مسار التنمية العالمية. أصحاب الفخامة والسمو والمعالي

أود أن أعبر عن تأييد بلادي لما ورد في بيان مجموعة الـ 77 والصين، أن القمة العالمية الثانية تنعقد في منعطف حاسم من مسيرة الإنسانية والحضنة فارقة تشهد فيها البشرية تحولات كبرى وسط اضطراب عميق في موازين الاستقرار، وتمزقه الحروب والنزاعات وتحوّلها لهما بغيرها، ولا سيبل فيما تعيد تشكيل ملامحه تحولات ديموغرافية وتطورات تكنولوجية غيرت شكل الحياة ومفهوم العمل وتعيد تعريف العلاقة بين الإنسان ومستقبله. وفي خضم هذه التحولات تبرز حقيقة لا يمكن تجاهلها أن التحديات العالمية المعاصرة تفوق قدرة أي دولة على التصدي لها بغيرها، ولا سيبل لتجاوزها إلا عبر تعاون دولي وشراكة مسؤولة، توحد الجهود وتجسد الثقة في العمل الدولي المتعدد الأطراف، في سبيل الحفاظ على إنسانية التنمية في عالم سريع التغير. وتأتي هذه القمة لتجسد الالتزام العالمي بجوهر إعلان كوبنهاغن للتنمية الاجتماعية، وبرنامجه عليها الصادر عام 1995، ذلك الإعلان الذي أرسى أساسا راسخا للتنمية الاجتماعية،

وتيسير اعتماد الإعلان السياسي لهذه القمة، كما أشيد في هذا المقام بالدور الحثيث الذي تقوم به منظمة الأمم المتحدة في ترسيخ البعد الإنساني في مسار التنمية العالمية. أصحاب الفخامة والسمو والمعالي

أود أن أعبر عن تأييد بلادي لما ورد في بيان مجموعة الـ 77 والصين، أن القمة العالمية الثانية تنعقد في منعطف حاسم من مسيرة الإنسانية والحضنة فارقة تشهد فيها البشرية تحولات كبرى وسط اضطراب عميق في موازين الاستقرار، وتمزقه الحروب والنزاعات وتحوّلها لهما بغيرها، ولا سيبل فيما تعيد تشكيل ملامحه تحولات ديموغرافية وتطورات تكنولوجية غيرت شكل الحياة ومفهوم العمل وتعيد تعريف العلاقة بين الإنسان ومستقبله. وفي خضم هذه التحولات تبرز حقيقة لا يمكن تجاهلها أن التحديات العالمية المعاصرة تفوق قدرة أي دولة على التصدي لها بغيرها، ولا سيبل لتجاوزها إلا عبر تعاون دولي وشراكة مسؤولة، توحد الجهود وتجسد الثقة في العمل الدولي المتعدد الأطراف، في سبيل الحفاظ على إنسانية التنمية في عالم سريع التغير. وتأتي هذه القمة لتجسد الالتزام العالمي بجوهر إعلان كوبنهاغن للتنمية الاجتماعية، وبرنامجه عليها الصادر عام 1995، ذلك الإعلان الذي أرسى أساسا راسخا للتنمية الاجتماعية،

حتى تحقيق العدالة وممارسة حقوقه المشروعة على أرضه ووطنه».

وأعرب عن «صدمتنا جميعا من هول المفاجآت التي ارتكبت في مدينة الفاشر في إقليم دارفور في السودان وإدانتنا القاطعة لها. وهل كنا بحاجة إلى دليل آخر لنذكر أن تجاهل العيث بامن الدول وسيادتها واستقرارها، وسهولة إدارة الظاهر للحروب الأهلية وفظائعها لا بد أن يقود إلى مثل هذه الصدمات» لقد عاش السودان أهوال هذه الحرب منذ عامين ونصف عام، وقد أن الأوان لوقفها، والتوصل إلى حل سياسي يضمن وحدة السودان وسيادته وسلامة أرضيه».

هذا، والقي ممثل صاحب السمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد سمو الشيخ أحمد عبدالله رئيس مجلس الوزراء كلمة دولة الكويت بهذه المناسبة الدولية والشراكة المسؤولة الرامية إلى التصدي للتحديات العالمية المعاصرة لإرساء دعائم الأمن والاستقرار في جميع المجتمعات.

وقال سموه إن هذه القمة تأتي لتجسد الالتزام العالمي بجوهر إعلان كوبنهاغن للتنمية الاجتماعية الذي أرسى أساسا راسخا للتنمية الاجتماعية ومهد الطريق أمام إعلان الأمم المتحدة للألفية وأجندة التنمية المستدامة لعام 2030 وميثاق المستقبل الذي يجسد إرادة أمة تؤكد وحدة المصير الإنساني في مواجهة تحديات العصر.

فنحن ندرك أن التحديات التي تواجه تحقيق التنمية الاجتماعية كالفقر، والبطالة، والتفاوت الاجتماعي، تتطلب منا جميعا تعاوناً وتضامناً فعالاً. وتعتبر دولة قطر بالشراكة مع منظمة الأمم المتحدة، حيث لم تتوان يوماً في تنفيذ تعهداتها وتعد في مقدمة الدول الداعمة لها في مجالات مختلفة».

وأشار إلى ان إعلان الدوحة، الذي تم اعتماده في هذه القمة، ثمره عمل جاد ودؤوب ومشاورات مكثفة انعقدت في نيويورك، ويشكل وليقة طموحة لتحقيق التنمية الاجتماعية المنشودة، ونحن هنا الجهود القيمة المندوبي المغرب وبلجيكا لدى الأمم المتحدة، لما قاما به من جهد صادق في قيادة وتيسير المفاوضات الحكومية الدولية. وشدد على انه «لا يمكن تحقيق التنمية الاجتماعية في المجتمعات من دون السلام والاستقرار. ونحن نؤمن بان السلام الدائم خلفا للتسويات المؤقتة هو السلام العادل. ولا يخفى عليكم أن الشعب الفلسطيني الشقيق يحتاج إلى كل دعم ممكن من أجل معالجة الآثار الكارثية التي خلفها العدوان الإسرائيلي الفاشم، والتصدي لعملية بناء نظام فصل عنصري في فلسطين».

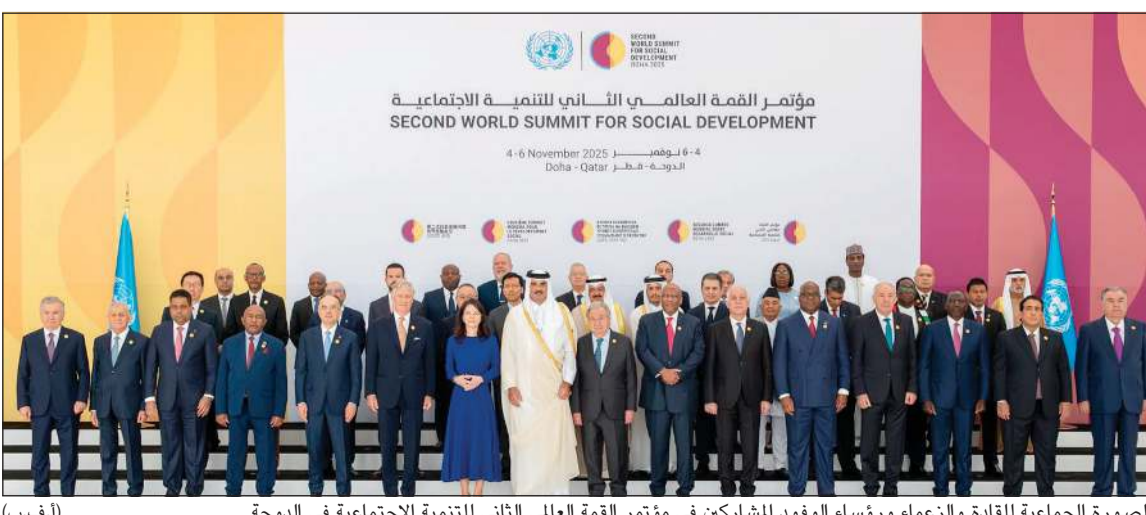
ودعا «المجتمع الدولي إلى مضاعفة الجهود وتقديم الدعم للشعب الفلسطيني لإعادة الإعمار وتأمين الاحتياجات الأساسية لهذا الشعب الصامد

الاعتماد الرسمي لإعلان الدوحة السياسي»، المتوافق عليه من خلال عملية تفاوض حكومية دولية جرت في الأمم المتحدة بنيويورك.

وقال أمير قطر في كلمته الافتتاحية: تعزز دولة قطر باستضافة هذه القمة التي تأتي بعد ثلاثين عاما على انعقاد القمة الأولى في كوبنهاغن في عام 1995. وهي مناسبة للتأكيد على روح التضامن والتعاون الدولي في مواجهة التحديات التي تعوق النمو الاقتصادي، وتبسط تحقيق أهداف التنمية البشرية، الأمر الذي يهدد السلم الاجتماعي.

وأكد أن التنمية الاجتماعية ليست «خيارا، بل هي ضرورة وجودية، وبينما نحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الثمانين لتأسيس منظومة الأمم المتحدة، نتيح لنا هذه القمة الفرصة لتجديد الالتزام بميثاقها وبالتعاون متعدد الأطراف ضمن مؤسساتها، ومضاعفة جهودنا لترسيخ قيمة التنمية الاجتماعية كشرط أساسي لتحقيق الأمن والازدهار والاستقرار للمجتمع».

وتطرق إلى إنجازات قطر على صعيد التنمية الاجتماعية وما حققته من تقدم عبر تعزيز التنمية البشرية وتحسين جودة الحياة، والرفاه والازدهار، وتطوير جودة التعليم والتمكين الاقتصادي والرعاية الصحية والأسرية والحماية الاجتماعية. وقال الشيخ تميم بن حمد: «أما على الصعيد الدولي



الصورة الجماعية للقادة والزعماء ورؤساء الوفود المشاركين في مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية في الدوحة (أ.ف.ب.)

البيديوي: قطر شريك مهم إقليمياً ودولياً في دعم مسارات التنمية البشرية



أمين عام «مجلس التعاون» جاسم البيديوي

الدوحة - كوينا: نوه الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية جاسم البيديوي باستضافة دولة قطر لمؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية، والذي يأتي بعد مرور ثلاثين عاما على مؤتمر كوبنهاغن، مما يؤكد دورها الريادي كشريك مهم إقليمياً ودولياً في دعم مسارات التنمية البشرية وتعزيزها للعمل الإنساني المشترك. جاء ذلك، في كلمة خلال مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية أمس، حيث ثمن الجهود المتميزة التي بذلتها دولة قطر باستضافة هذا الحدث العالمي الرائد والإعداد

والتنظيم له بالتنسيق مع الأمم المتحدة، والذي يعكس المكانة الدولية الرفيعة التي تحظى بها دولة قطر ودورها الفاعل في دعم المبادرات والحوارات الدولية المرتبطة بالتنمية البشرية والاستثمار في الإنسان. وأكد أن أهداف هذا المؤتمر تمثل محورا أساسيا في رؤية مجلس التعاون لمسارات التنمية الاجتماعية التي تركز على تعزيز العدالة الاجتماعية، وتمكين الفئات المجتمعية المختلفة، وتطوير منظومات الحماية الاجتماعية، لاسيما أنها أهداف تتقاطع مع توجهات الاستراتيجية لدول مجلس التعاون نحو بناء مجتمعات أكثر شمولا وازدهارا واستدامة.